ادعاء أن القواعد الكلية للحكم على الحديث الموضوع لم تعرف إلا في القرن الثامن الهجري

مؤلف: **مجموعة مؤلفين**

مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**

لتاريخ: **30/10/2020**

نص السؤال

ادعاء أن القواعد الكلية للحكم على الحديث الموضوع لم تعرف إلا في القرن الثامن الهجري

الجواب التفصيلي

ي(*)

هة:

ي (751).

هة:

1) إن المتأمل لجهود علماء الأمة في مقاومة الوضع في الحديث النبوي ليجد أن هذه الجهود قد بدأت منذ ظهور الوضع في أثناء الفتنة, ومن حينها والسنة محاطة بسياج من التوقي والنقد, فلا ينفذ إليها دخل

2) اتفق العلماء على أن أصح كتابين بعد كتاب الله صحيحا البخاري ومسلم, وقد تلقتهما الأمة بالقبول, وليس ذلك ناتجا إلا عن فحص، وتدقيق، وتطبيق لقواعد وضوابط الحكم على الحديث, وما استدراكات الح

يل:

ث:

يها.

فيه.

كم»([1])، وفيه عن سليمان بن موسى قال: «لقيت طاوسا فقلت: حدثني فلان كيت وكيت, قال: إن كان صاحبك مليا فخذ عنه»([2]).

منه".

(ت: 179)"([3]).

ري.

لله...»([4])، وتتابع العلماء على ذلك لا يحابون أحدا, ولو كانوا آباءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم, حتى لينكلم الرجل في أبيه من أجل الدين.

يف"([5])، بل كان علماء الحديث يتقربون إلى الله - عز وجل - ببيان أحوال الكاذبين على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فكان شعبة يقول: تعالوا حتى نغتاب في الله عز وجل([6]).

([7]).

هم.

هم.

جل.

ناء»([8]).

هم»([9]).

([10])([11])أمر

فيع"([12]).

يل.

ري.

يصا.

يث".

حيح.

ؤها.

مها.

لى.

يث.

ماء.

مها:

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي, وهو لأبي محمد الحسيب بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت: 360).
- معرفة علوم الحديث, وهو لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: 405).
- الكفاية في معرفة أصول علوم الرواية, والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع, وهما للخطيب البغدادي (ت: 463).
- الإلماع في أصول الرواية والسماع للقاضي عياض (ت: 544).
- علوم الحديث, لابن الصلاح (ت: 643)([13]).

وهكذا فعدت القواعد في مسائل النقل، وعلل الحديث، والجرح والتعديل، والتوثيق والتضعيف, وتقييم أحوال الرواة في الأسانيد ضبطا وعدلا, واتصالا وانقطاعا, وقبولا وردا حتى انكشف الصبح لذي عينين, وت

([14])، وهم من علماء القرن الثالث والرابع الهجريين.

(ت: 385).

وع.

([15]).

([16]).

من.

احد.

ها.

قد:

ي[illegible]

عة.

دة([17]).

ين([18]).

لها([19]).

يل.

يان:

إن صحيحي البخاري ومسلم لم يؤخذا قضية مسلمة أبعدت عنهما بحث النقاد وتوثيقهم لهما, وإنما الذي حدث هو العكس, فقد درس الأئمة كلا من الكتابين سندا ومتنا, وعرضوهما على أدق المقاييس النقدية ال

يح.

[illegible]"([20]), وذلك في مائتي حديث معا في الكتابين, ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهم استدراك، ولأبي علي الغساني الجياني في كتابه "تقييد المهمل"

ره"([21]).

يث.

ري([22]).

ير.

ان.

زي.

ت([23]). فاستقر الأمر على قبول الكتابين، وقد تلقت الأمة هذين الكتابين بالقبول، وحصل لهما من الإجماع ما لم يحصل لغيرهما من كتب الحديث"([24]).

مة:

- بدأت مقاومة الوضع في السنة منذ عهد الخلفاء الراشدين, وقد تمثل ذلك في تثبتهم وحيطتهم في السماع والتشدد فيه, كما ظهر ذلك في قول ابن سيرين: "إن هذا العلم دين, فانظروا عمن تأخذون دينكم
- ظهر الكشف عن معايب رواة الحديث منذ فجر الرواية والتحديث, وقد وردت رواية عن ابن عباس تؤكد هذا, ثم تتابعت جهود العلماء في القرن الثاني والثالث وما بعدهما, لتمييز صحيح الحديث من ضعيفه, و
- لقد كان من مسالك مقاومة الوضع فحص الإسناد، والذي أدى إلى ظهور علم الجرح والتعديل, وكان ذلك في مرحلة مبكرة بعد الفتنة مباشرة، أي بعد سنة أربعين للهجرة، أي قبل نهاية القرن الأول, فإذا عل
- يعد القرن الأول الهجري بداية التكوين الرسمي لقواعد المحدثين, ثم اكتملت بمرورها بعدة أدوار في القرن الثاني الهجري، ثم بدأ تدوين هذه القواعد، في مؤلفات في القرن الثالث الهجري وليس في القر
- إذا علمنا أن البخاري ومسلما وأصحاب السنن قد ألفوا كتبهم في القرنين الثاني والثالث الهجريين, وقد قاموا باستبعاد الأحاديث الضعيفة فضلا عن الموضوعة, إذا علمنا ذلك تأكد أنهم كانوا على معرفة تامة
- كتب العلماء في الوضاعين والضعفاء والكذابين، والكتب التي تحدثت عن قواعد المحدثين، والحكم على الأحاديث، كانت كلها في القرون المتقدمة على القرن الثامن الهجري, وهذا مما يكذب ادعاء المبطلين
- إن طرق معرفة وضع الحديث، سواء كانت عائدة إلى الراوي أو المروي, والتي كان يستخدمها العلماء للحكم على الحديث، تدل على معرفتهم بهذه القواعد وممارستها.

د [illegible] [illegible]([illegible]

- صحيحا البخاري ومسلم لم يكونا بمنأى عن العرض على قواعد النقد الحديثي, فلقد تناولهما العلماء بالبحث والفحص سندا ومتنا, وطبقا عليهما القواعد النقدية الحديثية, وفيما استدركه عليهما الدارقطني،
- لا يوجد حديث واحد موضوع في صحيحي البخاري ومسلم، حتى نقول: إن قواعد الحكم على الحديث الموضوع لم تطبق عليهما, وأما إذا كان المقصود أن القواعد النقدية الصحيحة لم تطبق عليهما فهذا أيضا

المراجع

1. [illegible]ان، ط1، 1419هـ/ 1999م.
2. [1]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (1/ 173).
3. [2]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: بيان أن الإسناد من الدين... (1/ 173).
4. [illegible]ورية، ط2، 1414هـ/ 1994م، (1/ 212).
5. [4]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: ما يستحب للعالم إذ سئل: أي الناس أعلم، (1/ 263)، رقم (122).
6. [illegible]ورية، ط2، 1402هـ، (2/ 15).
7. [illegible]ورية، ط2، 1402هـ، (1/ 19).
8. [illegible]صر، ط2، 2005م، ص121 وما بعدها.
9. [8]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: أن الإسناد من الدين... (1/ 173).
1. [9]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: أن الإسناد من الدين... (1/ 173).
1. [10]. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مطابع الشويخ، المغرب، 1387هـ/ 1967م، (1/ 45).
1. [illegible]مط، ط2، 2005م، ص121: 165.
1. [illegible]ض، ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/ 182).
1. [illegible]اهرة، ط1، 1424هـ/ 2005م، ص13: 21 بتصرف.
1. [illegible]يروت، ط2، 1403هـ/ 1983م، (1/ 18، 19).
1. [15]. انظر: الوضع في الحديث، د. عمر فلاته، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، د. ت، (3/ 453، 454).
1. [illegible]يطة، ط1، 2005م، ص203.
1. [illegible]اهرة، ط1، 1420هـ/ 1999م، ص73، 74 بتصرف.
1. [illegible]كويت، ط1، 1427هـ/ 2007م، ص13.
2. [19]. انظر: السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، 1427هـ/ 2006م، ص308: 319.
2. [20]. وسمي كذلك بـ "الإلزامات والتتبع"، وطبعته تحت هذا العنوان: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق ودراسة: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.
2. [illegible]كرمة، ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/ 133).
2. [illegible]اهرة، ط1، 1420هـ/ 1999م، ص75 بتصرف.
2. [illegible]يروت، ط9، 1423هـ/ 1993م، (12/ 568).
2. [illegible]كويت، ط1، 1427هـ/ 2007م، ص13، 14.